

أحكام القرآن

@ 111 @ وأما النظر فهو أن الأموال خلقت مهياً للاستفادة للخلق أجمعين ثم بالحكمة الأولية التي بناها في سورة البقرة حكم فيها بالاختصاص الذي هو الملك شرعاً وبقيت الأطماء معلقة بها والآمال محمومة عليها فتكفها المروءة والديانة في أقل الخلق ويكتفى الصون والحرز عن أكثرهم فإذا أحرزها مالكها فقد اجتمع بها الصونان فإذا هتكا فحشت الجريمة فعظام العقوبة وإذا هتك أحد الصونين وهو الملك وجب الضمان والأدب وذلك لأن المالك لا يمكنه بعد الحرز في الصون شيء لما كان غاية الإمكان ركب عليه الشعاع غاية العقوبة من عنده ردعاً وصوناً والأمة متفقة على اعتبار الحرز في القطع في السرقة لاقتضاء لفظها ولا تضمن حكمتها وجوبه ولم أعلم من ترك اعتباره من العلماء ولا تحصل لي من يهمله من الفقهاء وإنما هو خلاف يذكر وربما نسب إلى من لا قدر له فلذلك أعرضت عن ذكره ولهذا المعنى أجمعوا الأمة أنه لا قطع على المختلس والمنتهب لعدم الحرز فيه فلما لم يهتك حرزاً لم يلزم أحد قطعاً \$ المسألة الخامسة عشرة حكم الشريك \$.

لما ثبت اعتبار النصاب في القطع قال علماؤنا إذا اجتمع جماعة فاجتمعوا على إخراج نصاب من حرزه فلا يخلو أن يكون بعضهم ممن يقدر على إخراجه أو يكون مما لا يمكن إخراجه إلا بتعاونهم فإن كان مما لا يمكن إخراجه إلا بالتعاون فإنه يقطع جميعهم باتفاق من علمائنا وإن كان مما يخرجه واحد واشتركون في إخراجه فاختلف علماؤنا فيه على قولين أحدهما لا قطع فيه والثاني فيه قطع .

وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع في السرقة المشتركون إلا بشرط أن يجب لكل واحد منهم في حصته نصاب لقول النبي في النصاب ومحله حين لم يقطع إلا من سرق نصابة وكل واحد من هؤلاء لم يسرق نصابة فلا قطع عليهم .

ودليلنا الاشتراك في الجنائية لا يسقط عقوبتها كالاشتراك في القتل وما أقرب ما بينهما فإننا قتلنا الجماعة بقتل الواحد صيانة للدماء لئلا يتعاون على سفكها الأعداء وكذلك في الأموال مثله لاسيما وقد ساعدنا الشافعي على أن الجماعة إذا اشتركون في قطع يد رجل قطعوا ولا فرق بينهما